بيئة الاقتصاد الكلي للصناعات الغذائية في العراق وآفاقها المستقبلية

م . سلام نعمة محمد علي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
م.م . داليه عمر نظمي/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ التقديم:2016/6/19
تاريخ القبول:2017/4/26

المستخلص:

تشهد الصناعات الغذائية في العراق تراجعاً واضحا في قدراتها الإنتاجية، فقد توقفت الكثير من العمل عن الإنتاج والاعتماد على الوسائل التكنولوجية البسيطة نسبيا مع تراجع مستويات الانتاج الزراعي وعدم وجود تشجيع ودعم الفلاحين لزراعة الأصناف الخاصة بالمحاصيل التي تلائم مواصفاتها الصناعات الغذائية. وموسمية انتاج المواد الاولية الزراعية ومن ثم عدم توفيرها للمعامل غالبا ما يؤدي إلى إن تعمل اقل بكثير من طاقاتها التصميمية أي انخفاض في نسب التشغيل. سيما انها اخذت تتحول الى صناعات دقيقة تعتمد على تقنيات عالية وأجهزة قياس وسيطرة تمتاز بالسرعة والدقة الفائقة، لا سيما ان من شروطها مواكبة المحددات الصحية، ويمكن القول عدم وجود رؤية استراتيجية وخطط بعيدة المدى للنهوض بواقع الصناعة لمواكبة الزيادة في عدد السكان التي تتطلب تأمين الغذاء الكافي ومفردات البطاقة التموينية. وذلك ما يتطلب تطوير واقع الصناعات الغذائية ضمن مبادرات القروض ومراعاة تطبيق جميع الشروط الصحية. ولكي يتمكن الصناعات الغذائية من المحافظة على حصتها من ذلك يتوجب تحسين انتاجيتها باستمرار عن طريق تنويع السلع وتطوير طريق إداراتها، والارتقاء بها الى مستويات متقدمة من الجودة، إذ يشهد مناخ التجارة الدولية تغيرات واسعة، يرجع قسم منها الى الانجازات التي تحققت في تكنولوجيات النقل والاتصالات والمعلومات، والقسم الاخر يرتبط بالانفتاح الاقتصادي والمنافسة بين الدول والتي تؤثر على انماط الانتاج والانتاجية والقدرة التنافسية. وعليه ينبغي ان ترتكز الصناعات الغذائية في هذه المرحلة على ثلاث توجهات رئيسة: الاول: يقوم على مبدأ وجوب خلق صناعات غذائية تستفيد من الفوائض الزراعية من خلال تحفيز الفلاحين على زيادة انواع المحاصيل الزراعية تلك التي تدخل كمادة اولية لانشطة الصناعات الغذائية. الثاني: العمل على تحسين القيمة المضافة للسلع الزراعية عن طريق تحويلها صناعيا. الثالث: يرتكز على سياسة استبدال السلع الغذائية الصناعية المستوردة ببدائل منتجة محليا. وفي هذا الصدد ينبغي للعراق ان يتخذ منهجيين اولهما – التوسع في وحدات الانتاج الكبيرة المتعلقة بالمواد الزراعية الأساسية مثل السكر والحبوب والمشروبات، وهذه السلع ترتكز على مؤسسات كبيرة واستثمارات مالية مكثفة. اما الثاني – فيدور حول الوحدات الصغيرة التي من المفترض ان تؤمن السلع المختلفة للمستهلكين حيث يتواجد مزيج غير متجانس من المؤسسات بعضها يرتكز على التقنيات الحديثة في حين يعتمد الاخر على استخدام العمالة اليدوية والخبرات التقليدية المتوارثة.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الصناعات الغذائية، القدرة التنافسية، السياسات الصناعية.

المقدمة

تعرف الصناعات الغذائية بانها تلك الأنشطة القادرة على توفير الغذاء للمواطنين على مدار السنة وترتبط أساسا بالانتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة ذات محتوى تكنولوجي ومعرفي من مثل المعلبات على اختلاف انواعها (اللحوم-الاسماك - منتجات الالبان -الفواكه والخضر(المجمدة والمعلبة) - الزيوت -السكر - العصائر والمشروبات الغازية - المياه المعدنية المعباه والحلويات والمعجنات ...الخ). حيث تمتلك الصناعات الغذائية روابط امامية وخلفية ليمتد نشاطها ليشمل مجالات واسعة من الانشطة كأساس في تعزيز التنمية واحداث النمو الصناعي، وعدها هدفا رئيسا تسعى الى تحقيقه جميع دول العالم حيث القدرة على توليد فرص عمل مدرة للدخل وتحفيز وزيادة الانتاج الزراعي وتلبية الطلب محلياً.

ويعد العراق مستوردا لكميات متزايدة من السلع والمصنوعات الغذائية، وذلك ما يعد تهديدا للأمن الغذائي اذا ما تعرض لأي صدمة ارتفاع في أسعار الغذاء العالمية في ظل نقص المعروض السلعي الخطير، وارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي وما يعانيه من انخفاض وتذبذب في حصيلة صادراته النفطية، سيما وان اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) تطالب الدول الأعضاء بوقف دعم السلع الغذائية المصدرة، وبما ان العراق في طريقه الى الانضمام مما يعني زيادة فاتورة السلع المستوردة وهذا دافع قوي لدى المنتجين المحليين لزيادة إنتاجهم من خلال زيادة الانتاجية وازالة تشوهات الأسعار، والاستفادة من تطبيقات المستجدات العلمية التي تسمح بزيادة الانتاج الزراعي وتخفيف حده المشاكل.

ولابد من الإشارة الى ان زيادة الانتاج المحلي من السلع الغذائية وتطوير خطوط الانتاج وإعادة احياء المصانع المتوقفة يتم من خلال الدعم والحماية اللازمة وفقا لتدابير صناعية وتجارية، والذي يشكل احدى الخطوات الرئيسة التي يوصى بها كرد على الاحتمالات الكبيرة في زيادة اسعار السلع الغذائية وارتفاع تكلفة الواردات ويمكن ان يساعد ذلك ايضاً على توفير فرص عمل واسعة للعاطلين عن العمل. كما يساعد على تجاوز المشاكل فيما يتعلق بالعجز في الميزان الغذائي وميزان المدفوعات التجاري.

مشكلة البحث:

ان واقع مؤشرات الصناعات الغذائية في العراق ينم عن وجود حالة تراجع وتباطؤ في مستويات الانتاج الصناعي للأنشطة الغذائية تلك التي تعتمد على الناتج الزراعي الذي يشهد تذبذباً واضحاً في مستويات انتاجه، وما في ذلك من انعكاسات خطيرة على النمو الصناعي وعدم القدرة على مواكبة مستويات التطور المتحقق عالمياً في مجال التكنولوجيا الحيوية ومسببات التطور وتحفيز التشابك القطاعي (الصناعي-الزراعي). فبقاء الصناعات الغذائية في حالة التدهور وتوقف العديد من المصانع يعني عدم مسايرة ومواكبة حالة التطور الصناعي للمنتجات الغذائية وابتعادها عن المنافسة وفقدان احد اهم مقومات الأمن الغذائي المرتبط بالجانب الزراعي وارتباطاته الأمامية المتمثلة بالصناعات الغذائية ودرجة تنوعها في ظل عدم الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي لإيجاد الحلول لمعالجة المشكلات القائمة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ تغيراً في انماط استهلاك الصناعات الغذائية لدى المواطن العراقي ونزوعه نحو الاستهلاك المفرط في الأغذية المصنعة والمجمدة وغيرها مما يعني المزيد من تكلفة الاستيراد وفقدان متطلبات الامن الغذائي في ظل الحاجة والطلب المتزايد محليا في ظل نقص المعروض من المنتجات الغذائية المصنعة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية قطاع الصناعات الغذائية وإمكانية مساهمتها في تنويع الاقتصاد العراقي، اذ يحتل هذا القطاع أهمية محورية خاصة في تأمين الأمن الغذائي للسكان ومحفزاً رئيساً على زيادة الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، ولتنشيط نمو الصناعة خاصة التحويلية منها. ولعل الميزة الرئيس لهذا القطاع بالنسبة للعراق بالذات من حيث كونها مجالاً رئيساً لتوظيف العاطلين ومصدراً رئيساً للدخل. وعلى اساس ذلك ينبغي الوقوف على اهم مواطن الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تواجه الصناعات الغذائية في ظل غياب السياسات الزراعية والصناعية المتعلقة بالصناعات الغذائية وغياب الأساليب التعاقدية بين المعمل ووحدات الانتاج الزراعي التي تحكم عمليات توريد المنتجات الزراعية، فضلا عن قصور شديد في مراكز البحوث التطبيقية ولا سيما في مجال استخدام التكنولوجيا الحيوية لتحسين نوعية المدخلات الحيوية المستخدمة في المعالجات الحيوية الذي يعد تحدياً هاماً أمام هذه الصناعات، وبذلك سوف لن تتمكن الصناعات الغذائية في العراق من تأمين أستمراريته الا عن طريق تحسين طرق الإنتاج، وهذا يعني مهمة إعادة تحديد اهداف السياسات الصناعية الغذائية في العراق من تلك الانشطة التي تهدف الى الإستفادة من الفوائض الزراعية أو استبدال السلع المستوردة الى صناعات قائمة بنفسها تؤمن مدخلاتها المختلفة.

فرضية البحث:

ان تنمية القدرة التنافسية للصناعات الغذائية يتطلب توافر بيئة اقتصادية ملائمة على وفق فاعلية الدولة في اتخاذ تدابير صناعية وتجارية.

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى :

1-إلقاء الضوء على بيئة الصناعات الغذائية في العراق والوقوف على ابرز التحديات التي تواجهها على وفق الانكشاف التجاري ومسالة تحرير السلع الغذائية عالميا وغياب التدابير الصناعية.

2-استشراف الافاق المستقبلية للنهوض بالقدرة التنافسية للصناعات الغذائية لتلبية الطلب محلياً ضمن متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية.

منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم بيئة الصناعات الغذائية، واستشراف آفاقها التنموية بهدف النهوض بواقع العراق الصناعي من خلال التغلب على كافة المشاكل والمعوقات التي تواجهها. ويستخدم منهج التحليل الوصفي جداول توضيحية من خلال جمع البيانات والمعلومات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات من وزارة التخطيط وتحليلها بغرض الوصول الى نتائج وتوصيات محددة.

وعلى اساس ذلك تم تقسيم هيكلية البحث وفق المحاور الآتية :

اولا : الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في العراق.

ثانياً – خصائص أنشطة الصناعات الغذائية.

ثالثاً - الأهمية النسبية للصناعات الغذائية ومؤشرات تطورها.

رابعاً – واقع البيئة الاقتصادية المحيطة بالصناعات الغذائية في العراق.

1- العقبات التي تواجه تطور الصناعات الغذائية.

2 - تحديات تطور الصناعات الغذائية من الناحية الفنية.

خامساً - إستراتيجية مقترحة لتنمية الصناعات الغذائية في العراق.

اولا : الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في العراق.

يعرف علم الصناعات الغذائية على انه عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات انتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه وإستهلاكه في مراحله النهائية. فقد اتسم اداء التجارة بالسلع الغذائية والزراعية خلال العقود الماضية بعدد من الخصائص منها استمرار أهمية هذه التجارة لكل من البلدان الصناعية والنامية وتطورها بشكلٍ متواز في جميع البلدان، حيث تبعت فترة نمو سريع في سبعينات القرن الماضي فترة ركود عند منتصف الثمانينات عاودتها فترة انتعاش من جديد منتصف التسعينات، فقد بلغت قيمة التجارة بالسلع الغذائية نحو 430 مليار دولار عام (1996) بزيادة بلغت 44% عما كانت عليه في أوائل التسعينات، وارتفعت حصة البلدان النامية من الواردات الغذائية من 22,9 % عام (1990) الى 4 ،25% عام(1996). بينما ارتفعت حصتها من الصادرات من 28،4% الى5 ،30% على التوالي. وبرزت هذه الاتجاهات تنامي أهمية التجارة في تلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي لا سيما في البلدان النامية. اما بالنسبة للتركيب السلعي للتجارة بالسلع الغذائية فقد تأثرت بالاتجاهات التحررية للتجارة العالمية ونموها اذ تراجعت حصة السلع من المواد الزراعية غير المصنعة نحو تجارة السلع المصنعة ذات القيمة المضافة الأكبر فضلا عن تلبية خيارات الاستهلاك بما توفره من فرص الحصول على مجموعة أوسع واكثر تنوعا من الاغذية لتلبية الطلب العالمي [1] .

وقد اثبتت البحوث بصفة عامة وجود علاقات ايجابية بين الاستراتيجيات التجارية المتجهة الى الخارج ونمو الصادرات والدخل، ومعدلات زيادة الانتاجية في البلدان النامية اذ توفر التجارة فرصا جديدة للتخصص في الانتاج، وتبادل المنتجات وعادة ما يرتبط ذلك بوجوب اجراء التغيرات الهيكلية بالصناعات الغذائية [2]. فنمو الانتاج والانتاجية من خلال التأثير على انماط الانتاج ودعم القدرة التنافسية يسمح للبلدان النامية ومنها العراق جني منافع ميزاتها النسبية وزيادة انتاجها وصادراتها كما يسهم انتشار المعارف والتكنولوجيا فرص زيادة امكانيات الاستثمار الصناعي في قطاع الاغذية والمشروبات.

وبالنسبة الى أهمية الصناعات الغذائية في العراق فلقد عرفت الصناعات الغذائية منذ أقدم العصور والأزمنة وأخذت تتحول الى صناعات تعتمد على تقنيات عالية وأجهزة قياس وسيطرة وتمتاز بالسرعة والدقة الفائقة سيما ان من شروطها مواكبة المحددات الصحية ومطابقة مواصفات الجودة المطلوبة والمتزايدة يوماً بعد يوم طالما انها تنتج أو تعيد انتاج الاغذية التي تستهلك بشرياً، فضلاً عن انها تعتبر من الصناعات الحيوية كونها يمكن ان تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ويمكن توضيح أهميتها من خلال [3] :-

1-تحويل المواد الغذائية السريعة التلف الى مواد أكثر ثباتاً فيمكن حفظ بعضها مدة زمنية طويلة نسبيا حسب طريقة الحفظ المتبعة وجعل المواد الغذائية متوفرة طلية أيام السنة.

2-تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم انتاجها بغزارة، الى حد ربما لا يشجع على انتاجها، كما يمكن ان توفرها في مواسم ندرتها ولا يضطر المستهلك الى دفع اثمان مرتفعة جداً عن اثمانها وهي طازجة.

3- تعمل بعض طرق حفظ الاغذية كالتجفيف على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه الى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء الى مناطق استهلاكه.

4-تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة.

5-الاستغناء عن استيراد أغذية مصنعة من الخارج بما يؤدي الى توفير النقد الأجنبي.

6-تهيئة مواد غذائية بمواصفات وتراكيب معينة للمرض بحيث لا يؤثر على صحتهم وكذلك تهيئة أغذية خاصة للاطفال تتناسب مع أعمارهم.

7- الحفاظ على المنتوجات الزراعية الفائضة عن الحاجة من التلف عبر حفظها بطرق علمية صحيحة كالتجفيف والتعليب والكبس والتغليف والتعبئة.

8-استخلاص مواد ضرورية من المنتجات الزراعية كالسكر والنشا والخل والخميرة والعلف الحيواني والمنسوجات المختلفة وغيرها.

9- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية المختلفة والحصول على موارد مالية لدعم الاقتصاد الوطني عن طريق تصدير المنتجات الغذائية.

10- تعدد مجالات الاستفادة من المنتجات الزراعية وتنوع طرق حفظها من التلف والتعفن، عن طريق عمليات مبتكرة لخزنها وتعبئتها بعد تجفيفها او عصرها لاستخلاص المواد المهمة منها.

11 – تسمح بتوظيف الآلاف العاملين بحدود خمس القوى العاملة في قطاع الصناعة.

ثانياً – خصائص أنشطة الصناعات الغذائية

تتميز الصناعات الغذائية في العراق بصغر حجم الوحدات المنتجة وبارتكازها على الكلفة الرخيصة نسبيا حيث كثافة استخدام اليد العاملة التقليدية، وعلى الرغم من ذلك فان المواد الزراعية غير المصنعة تشكل القسم الأكبر من مجمل الاستهلاك، ولم تتعد نسبة التصنيع عتبة الـ (25%) من مجمل المنتجات الزراعية. وتمثل الصناعات الغذائية أهمية خاصة في مساهمتها بالناتج الإجمالي لمجموع القطاع الصناعي اذ تسهم بنسبة 24,3 % عام (2006) وتتيح فرص عمل لنحو خمس العاملين من اجمالي الصناعة فضلا عن أهميتها في دعم وتطوير القطاع الزراعي من خلال استثمار المنتجات الزراعية في الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد العراقي وعليه فان الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية يمكن مناقشتها من خلال مساهمتها بالناتج الاجمالي للصناعة.

اذ بلغ قيمة الانتاج السلعي للصناعات الغذائية عام (2006)نحو 43431 مليون دينار عراقي وتمثل نحو3,20%من مجموع قيمة الانتاج كما أسهمت في خلق قيمة المضافة بلغت نحو 25,4% من القيمة المضافة للقطاع في ذلك العام. اما في مجال التوظيف فان الصناعات الصغيرة تتميز بقدرتها على توظيف إعداد كبيرة لاعتمادها على تكنولوجيا كثيفة العمل على مستوى الاقتصاد. وبذلك نجد ان الصناعات الغذائية قد أسهمت بتوظيف 45289 عامل يمثلون خمس القوى العاملة التي تم توظيفها في الصناعة مما يعني ضرورة دعم وتشجيع هذه الصناعات لخلق المزيد من الفرص العمل لاسيما في الأرياف لقرب المواد الاولية الزراعية لهذه الصناعة [4] .

اما في مجال دعم القطاع الزراعي فيتميز العراق بانتاج المحاصيل والفواكه التي يمكن تصنيعها كالتمور والبنجر السكري والسمسم والخضروات، لذلك نجد قيام عدد من الصناعات التي تعتمد على تلك المحاصيل، مما ينتج قيام زراعة المحاصيل الصناعية ويساعدها على تطورها، لان عملية التصنيع تستطيع سحب الفائض من المحاصيل الزراعية في وقت ذروة موسمها الإنتاجي، مما يحافظ على اسعاره من الهبوط. وقد دعمت الصناعات الغذائية رغم تراجع الكثير في مستوى انتاجها بسبب الانكشاف الحاصل في السوق العراقي من دول الجوار بما قيمته أكثر من330927 مليون دينار عراقي خلال العام (2006) [5] .

ويمكن القول ان الصناعات الغذائية حققت نجاحات مهمة في تحقيق الامن الغذائي للفرد وتلبية الطلب المحلي في ظل ارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل انخفاض مستويات الدخول ومحدودية القدرة على الشراء حيث ساعد قيام صناعات غذائية قائمة على الانتاج الزراعي(النباتي والحيواني) في تحقيق امدادات مستمرة من الغذاء من مثل صناعة التمور والمعجون والمعلبات الغذائية والمشروبات والحبوب وتجفيف الفاكهة طيلة مدة العقوبات الاقتصادية على العراق.

اما عن اهم أنشطة الصناعات الغذائية فقد تطورت وتنوعت بشكل عشوائي سواء عن طريق القرارات الحكومية او على يد القطاع الخاص. ويمكن تقسيم الصناعات الغذائية الى صناعات استراتيجية أساسية كصناعة الحبوب والزيوت والألبان والسكر التي كان يحظى معظمها بدعم حكومي مباشر او غير مباشر وبحمايات متعددة بالنسبة للمعامل الحكومية.

ومن اهم انشطة الصناعات الغذائية بحسب التصنيف الصناعي [6] .

1-**صناعة الحبوب** :

تعد الحبوب عامة وصناعة الخبز خاصة من اهم قطاعات الانتاج الصناعي وتخضع هذه الصناعة لتأثير التدخلات الحكومية المباشرة نظرا لارتباطها بتامين مدخلاتها عن طريق الزراعة المحلية او عن طريق الاستيراد المدعوم، وتتمثل التدخلات الحكومية لهذه الصناعات اما عن طريق تملك وحدات الانتاج من مخازن ومطاحن، او باللجوء لسياسات الدعم والتسعير فيما يتعلق بالوحدات الخاصة، وقد تراجع هذا الدعم مسبباً ارتفاع كلفة مستلزمات الانتاج، لذلك ستواجه منتجات الحبوب ولاسيما القمح منافسة قوية من الأسواق الخارجية مع الانكشاف التدريجي للحواجز الاقتصادية ولاسيما في الدول التي تتمتع بفوائض في قدرات هذا النوع من الانتاج.

2-**صناعة الزيوت النباتية** :

وهي تلك التي تقوم بإنتاج الزيوت النباتية المستخرجة من بذور القطن وفستق الحقل وزهرة الشمس والذرة الصفراء وفول الصويا وزيت النخيل، وقد تطور انتاج هذه الزيوت اما من خلال المحاصيل المحلية او بالاعتماد على استيراد المواد الخام الاولية. اذ تلقى منتجات الزيوت دعما حكوميا للأسعار وحمايات كمركية، وتعاني المصانع المعتمدة على المدخلات المحلية من مشاكل الجودة في انتاجها نظرا لتقلبات المواد المتوفرة كما ونوعا، وعدم مطابقتها احيانا لمواصفات التصنيع المطلوبة، ولا تعمل هذه المصانع بطاقاتها الانتاجية الكاملة وتتوقف في بعض الاحيان نظرا لفقدان المدخلات وعدم الاعتماد على تخزينها اثناء مدة الذروة في الانتاج اما لأسباب مالية او عدم توفر وسائل خزن حديثة او لبيروقراطية الادارة المحلية لهذه الصناعة، اما المصانع المعتمدة على الخامات المستوردة فلا تعاني من هذه الصعوبات طيلة المدة الماضية ويعد انتاجها ذو جودة عالية لكن تبقى كلفة الانتاج مرتفعة نظرا لارتفاع اسعار المدخلات المستوردة.

3-**صناعة السكر** :

وتمتاز بوحدات انتاج كبير وتستخدم تقنيات حديثة، وتتمتع هذه الصناعة بدعم حكومي مباشر وهي عادة ملك للقطاع العام وتعد الإنتاجية في هذه الوحدات متدنية نظرا لفوائض الطاقات ولعدم كفاية جودة الانتاج فضلا عن موسمية الاعمال نظرا لارتباطها بالدورة الزراعية للمدخلات.

4 - **صناعة الالبان** :

والتي شهدت طفرة نوعية في تنوع المنتجات وتطور التقنيات المستعملة، من مثل (اللبن، الزبد، الجبن ..... الخ). ففي المراحل الأولى من هذه الصناعات ارتكزت المدخلات على المنتجات المحلية من الحليب، لكن سرعان ما لجأت هذه الصناعات الى شراء بودرة الحليب والحليب المركز بفضل مواد البطاقة التموينية. واستطاعت هذه المنتجات من تنويع منتجاتها الا انها بقيت تتمحور حول الاصناف التقليدية بسبب استمرار استعمال المدخلات المحلية والتقنيات العادية ولاسيما في عقد التسعينات بسبب ظروف الحصار، وكذلك بسبب تركز الطلب على الاصناف العادية من منتجات الالبان الأقل سعرا وكلفة وتوزيعها بقنوات تقليدية مثل الدكاكين والمحال الصغيرة.

5- **صناعة المعلبات الغذائية** :-

تتوفر في العراق مصادر زراعية متنوعة لإنتاج الفواكه والخضروات. وقد عرفت صناعة المعلبات بشكلها البسيط خلال عقد الستينات، وقد كان التركيز في بداية الأمر على إنشاء مصانع تعبئة معجون الطماطة، ومعامل تعليب الفواكه والخضروات والمربيات، ثم عصائر الفواكه ومنتجاتها، وحديثا عرفت صناعة التجفيف والتجميد لبعض المواد الغذائية.

6- **صناعة المشروبات والمياه** :-

تميزت هذه الصناعات منذ تأسيسها بإنتاجية عالية فرضتها التقنيات العالمية، وتعد الوحدات الإنتاجية في هذه القطاع من احدث وحدات الصناعة الغذائية في العراق، ويصل معدل العمالة في هذه الوحدات الى عشرة أضعاف المعدلات المسجلة في بقية الصناعات بسبب الحاجة الى مياه الشرب الصحية والحصول على تراخيص صناعية لإنتاج المشروبات الغازية.

وتستند هذه الصناعات عادة على ميزات تنافسية توفرها أحجام الإنتاج من الصعب للمنتجات الخارجية منافستها نظرا لتكاليف النقل الباهظة التي تتحملها المنتجات المستوردة.

وعلى الرغم مما شهدته الصناعات الغذائية من تطور ايجابي خاصة من ناحية المواد الغذائية والمشروبات وفقا لبيانات وزارة التخطيط (2013) . مما يدل على وجود امكانيات يمكن ان تستغل من جانب النشاط الخاص كفرص استثمارية ناجحة تقل فيها المخاطر، الا ان هذا التطور ما يزال يتسم بالبطء في ظل الانكشاف التجاري الذي يتعرض له السوق العراقية مما يدل على ضعف الاهتمام من قبل الجهات المعنية في اتخاذ السياسات والتدابير التجارية الممكنة لدعم تنافسية نشاط المعلبات الغذائية.

ثالثاً - الأهمية النسبية للصناعات الغذائية ومؤشرات تطورها

بسبب الحروب المتعاقبة التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي وما تلاها من احتلال أدت مجتمعة إلى استنزاف وهدر الموارد الاقتصادية، وتحجيم الاستثمار وتوظيفه في عمليات تطوير وإدامة المنشآت لا سيما تلك التي توقفت كلياً أو جزئياً عن العمل بسبب التخريب والدمار والسلب الذي شهدته منشآت هذا القطاع. وعلى الرغم من الإمكانات المتاحة من مستلزمات الانتاج الأساسية لهذا القطاع ألا أنه لم يتم الإفادة منها بالشكل الذي يؤدي إلى تصنيع المواد الخام المنتجة محليا وإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد، والاسهام في تنوعه وتحقيق انجازات مهمة على صعيد التنمية الصناعية. ومن اهم الانشطة الصناعية قطاع الاغذية والمشروبات والتي تعد من الصناعات التي تمتلك عوامل النجاح المحلي لتزايد طلب مستقبلي على منتجاتها بصورة طردية مع زيادة السكان، وكونها صناعات تتميز بتوفر المواد الاولية والأيدي العاملة المنخفضة الكلفة، فضلاً عن تعدد انشطتها وتوزيعها جغرافيا، فقد بلغ عدد المنشآت الكبيرة في هذا القطاع حوالي (138) وعدد المشتغلين (20505) عامل، بقيمة انتاج صناعي بلغ حوالي (194759.493) مليون دينار، اما المبيعات فبلغت حوالي (61408.552) مليار دينار عام (2009) ، وعلى مستوى المنشآت الصناعية المتوسطة الحجم بلغ عددها (30) منشأة وبعدد مشتغلين (563) ألف عامل وبمعدل أجور بلغ (1976235) مليار دينار، في حين بلغت قيمة الانتاج للمنشآت المتوسطة حوالي (11714899) مليون دينار.

اما على صعيد المنشأت صغيرة الحجم فقد بلغ عددها (2053) منشأة وبعدد مشتغلين (10064) ألف عامل، وبلغت اجور ورواتب المشتغلين فيها حوالي (24532510) مليون دينار وبقيمة انتاج تقدر ب 368,966112 مليار دينار لعام(2009) ، ويشمل قطاع الصناعات الغذائية الحكومية شركات تسهم في توفير المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي من الأغذية وهي شركات خاسرة تتحمل وزارة المالية رواتبها بحوالي (150630) مليار دينار سنوياً حيث يقدر عدد العاملين الفائضين عن الحاجة بـ (4595) عاملاً [7] .

ووفقاً لبيانات وإحصائيات جدول – 1، الذي يتضمن عدد المنشأت الصناعية واعداد المشتغلين الدائمين والمؤقتين، نجد ان هناك تنوعا في انشطة الصناعة لتشمل العديد من المنتجات التي يمكن ان يقدمها هذا القطاع والقدرة على توفير فرص عمل مدرة للدخل والتي عكست تزايداً ملحوظاً في اعدادها قياساً بالسنوات السابقة الا ان هذه الزيادة ليست بالمستوى المطلوب الذي يتناسب مع درجة واهمية هذه الصناعة ويعكس مدى الحاجة الى وجوب تغيير هيكل الصناعات الغذائية، بسبب حالة الانكشاف التجاري، والذي سبب في جانب مهم منه في تحقيق خسائر ملحوظة في المؤشرات المالية الخاصة على مستوى القيمة المضافة، والتي تعكس مدى الحاجة الى فاعلية الدولة وتدخلها في هذا القطاع. فمن زاوية ملكية هذه الصناعات نجد ان هناك انخفاض في أعداد المنشأت الصناعية التي يمتلكها القطاع الخاص سيما تلك التي تتعلق بإنتاج وتحضير وحفظ اللحوم والمعكرونة والأعلاف اذ بلغ العدد واحد منشأة والالبان بعدد ستة فقط. وعلى صعيد القطاع المختلط بلغ اعداد المنشأت اثنان لتحضير وحفظ اللحوم والمعكرونة اما المشروبات فهناك منشأة واحدة. مما يدل على ضعف إسهام النشاط الخاص ضمن الشراكة الصناعية مع القطاع الحكومي. اما بالنسبة الى القطاع الحكومي في مجال صناعة الالبان فهناك عدد اثنان منشأة والمعكرونة بواقع منشأه واحدة ليعكس ذلك عدم الجدية في الارتقاء بهذه الأنواع من الأنشطة والتي يمكن ان تضم الآلاف العاملين. اذ بلغ المجموع الكلي لعدد العاملين 4481 عامل لتنوع انتاجها وإمكانية زيادة المنشات الصناعية لتصبح بدائل للعديد من السلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي [8] .

جدول – 1 – عدد المنشأت الصناعية الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية واعداد المشتغلين لسنة(2014)

أنشطة الصناعات الغذائية	القطاع	عدد المنشأت	عدد المشتغلين
انتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتجاتها	خاص	1	10
تحضير وحفظ الفواكه والخضروات	مختلط خاص	2 4	89 207
صناعة منتجات الالبان	عام خاص	2 6	4481 242
صناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات	الخاص	4	484
صناعة المعكرونة والمنتجات النشوية	خاص	1	24
الأعلاف الحيوانية المعدة	خاص	1	21
صناعة المشروبات غير الكحولية وإنتاج المياه	مختلط خاص	1 11	1196 1474
المشروبات	مختلط خاص	1 12	1196 1513
صناعة منتجات الاغذية الاخرى الغير مصنعة	عام مختلط خاص	8 3 121	7369 109 4502

المصدر: إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الإدارية والموارد البشرية، الدائرة المالية، الدائرة القانونية، دائرة الموازنة الاستثمارية، دائرة التخطيط، مكتب المستشار الاقتصادي للوزارة، مديرية العامة التنمية الصناعية /2013.

اما بالنسبة للقيمة المضافة المتحققة فنجد انها ما تزال نسبة ضعيفة نسبيا قياسا الى قيمة الناتج النهائي المتحقق وفق بيانات جدول (2) . اذ يتم تقدير الانتاجية في العادة عن طريق حسابها لكل فرد عامل لقياس إنتاجية العمل ولكل وحدة من رأس المال لقياس إنتاجية الاستثمار. وفي غياب الأرقام والسلسلات الإحصائية الدقيقة والحديثة لاحتساب القيم المضافة في مجمل الانشطة الاقتصادية وفي الصناعات الغذائية بصورة خاصة ولعدم توفر قيم الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع وصعوبة تحديد حجم العمالة يستحيل احتساب الانتاجية بشكل دقيق في الصناعة في العراق. ويرتبط هذا الوضع بعدة عوامل منها غياب الإحصاءات وعدم دقة الأرقام المتوفرة لدى الصناعيين المتخوفين من النواحي الضريبية للأرقام خاصة في انشطة الصناعات الغذائية فضلاً عن عدم دقتها في النشاط الحكومي [9] .

جدول -2-القيمة المضافة وقيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج في الانشطة الغذائية لسنة(2014)

الصناعات الغذائية	القطاع	قيمة الانتاج (1)	قيمة مستلزمات الانتاج (2)	القيمة المضافة 1 – 2	النسبة %
انتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتوجاتها	خاص	199885	123,080	76,805	38
تحضير وحفظ الفواكه والخضروات	مختلط خاص	186411 6241700	155,999 3672,446	30,412 2,569,254	16 41
منتجات الالبان	عام خاص	7415322 9515356	6960,978 6687,682	454,344 2,827,674	6 29
منتجات طواحين الحبوب ومخلفات طحن الحبوب	عام خاص	112812781 129365954	14758,668 48585,980	98,054,113 80,779,974	86 62

الكاكاو والشوكولاته والحلويات السكرية	خاص	15299405	11913,405	3,386,000	22
المعكرونة والمنتجات المماثلة النشوية	خاص	2740500	752,404	1988096	72
منتجات الاغذية الاخرى غير المصنعة	عام مختلط خاص	4985943 8468 2683068	9572,865 4,849 1538,590	4,586,922- 3619 144,478	91 42 42
الاعلاف الحيوانية المعدة	خاص	1373400	1189,252	184,148	13
المشروبات غير الكحولية وتعبئة المياه المعدنية	مختلط خاص	179036789 245907292	31292511 160848	147,744,278 245,746,444	82 99

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج إحصاء المنشأت الصناعية الكبيرة التراكمي السنوي(2014).

ووفقاً لتحليل المؤشرات المالية التحليلية لنشاط المنتجات الغذائية المصنعة والمشروبات والتبغ لسنة(2013) جدول (3) يمكن ملاحظة ما يأتي[10]: -

1-بلغ رأس المال (5,5) مليار دينار.

2-بلغ الانتاج الكلي بسعر المنتج (12.0) مليار دينار.

3-بلغت الاستخدامات الوسيطة (13,2) مليار دينار.

4- اما القيمة الإجمالية بسعر المنتج فقد بلغت (-1,2) مليار دينار لسنة(2013)بسبب توقف النشاط الإنتاجي لبعض الشركات وخصوصا الشركة العامة لصناعة السكر، مما ادى الى تجاوز الخسائر لتلك الشركات بحدود 50% من رأس المال، علماً ان ديوان الرقابة المالية يوصي بأجراء تقييم اقتصادي لتلك الشركات واتخاذ اللازم بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة(1997)، حيث ان القيمة المضافة الاجمالية بسعر المنتج تساوي الإنتاج الكلي بسعر المنتج مطروح منه الإستخدامات الوسيطة.

5- اما القيمة المضافة الإجمالية بالكلفة فقد بلغت (-1,2) مليار دينار لسنة (2013)علما ان القيمة المضافة الإجمالية بالكلفة تساوي القيمة الإجمالية بسعر المنتج منها الضرائب والرسوم غير المباشرة مضاف اليها الإعانات المستلمة.

6- صافي الخسارة بلغت (64,8) مليار دينار لسنة (2013).

7- تعويضات المشتغلين بلغت (66,2) مليار دينار لسنة(2013).

9-فائض العمليات : بلغ (- 64,4) مليار دينار لسنة (2013) علما ان فائض العمليات يساوي القيمة المضافة الاجمالية بالكلفة مطروح منه الاندثارات السنوية وتعويضات المشتغلين.

جدول- 3 -المؤشرات المالية التحليلية لنشاط صناعة المنتجات الغذائية للمدة (2009 - 2013) مليار دينار

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع	8731,4	8731,4	4928,6	5987,1	5487,1
الإنتاج الكلي بسعر المنتج	88155,4	81586,5	2550,5	10768,7	11996,1
الاستخدامات الوسيطة	64758,8	69605.9	2595,0	9853,6	13240,3
القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج	23396,6	11980,6	-44,5	915,2	1244,2-

القيمة المضافة الإجمالية بالكلفة	117309,6	65411,5	-44,9	915,2	1244,2-
صافي الربح او الخسارة	21932,4	-52507,0	-34207,7	-49933,5	64751,3-
تعويضات المشتغلين	110270,7	102402,3	35058.7	66806,0	66162,3
فائض العمليات	3134,3	-41204,2	35755,3-	-66793,5	68359,4 -

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن –مركز المعلومات والمعرفة العلمية – بيانات القطاع الصناعي تقرير لجهاز الانتاج للمدة من (2010-2015).

كما يمكن ملاحظة الخسائر التي تعاني منها انشطة الصناعة الغذائية طوال المدة (2011-2015)وفق جدول الإيرادات والمصاريف لقطاع الصناعات الغذائية والتي بلغت عام (2014) (154,084) مليار دينار لتنخفض الى 111,761 مليار دينار عام (2015)جدول -4 [11] . تجدر الإشارة الى ان وزارة الصناعة والمعادن لا تزال تعتمد على تصنيف الشركات العامة على وفق مؤشر الربح.

(جدول - 4) اجمالي إيرادات ومصاريف قطاع
للصناعات الغذائية للمدة من (2011-2015)

السنة	الإيرادات	المصاريف	الربح او الخسارة
2011	78288	214138	135,850-
2012	708120	207525	136,713-
2013	60563	209786	149,223-
2014	209786	55702	154,084
2015	49510	161271	111,761-

المصدر: إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الإدارية والموارد البشرية، الدائرة المالية، الدائرة القانونية، دائرة الموازنة الاستثمارية، دائرة التخطيط، مديرية العامة التنمية الصناعية /(2013).

اما بالنسبة لبيانات جدول (5) فتشير الى انه على الرغم من الحاجة ودرجة الأهمية التي تتمتع بها الصناعات الغذائية في تلبية الطلب المحلي من السلع الغذائية بدلا من المستورد الأجنبي، إلا ان الأهمية النسبية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة بالمقارنة مع ما يستورده العراق من مجمل منتجات فروع الصناعات الغذائية بوصفه مستورد صافي لتلك السلع، يذكر ان اساس الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حول قضية الدعم المقدم لمنتجات السكر والزيوت النباتية والالبان كونها تدخل في صلب الامن الغذائي للفرد.

جدول - 5 - تخصيصات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في الموازنة الاستثمارية

السنة	التخصص	الأهمية النسبية
2010	50290,000	0,61
*2011	-	0,63
2012	106,249,749	0,48
2013	1112937,979	0,42
*2014	-	0,04
2015	6428,000	0,04

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن –مركز المعلومات والمعرفة العلمية –بيانات القطاع الصناعي تقرير لجهاز الانتاج للمدة من(2010-2015).

*لم يتوفر بيانات للسنتين (2011، 2014).

ان انخفاض درجة الأهمية النسبية وبشكل واضح عام (2014) يعود إلى نسبة العجز المالي بسبب هبوط اسعار النفط والذي انعكس بدوره على التخصيصات الاستثمارية عموماً لمختلف الأنشطة الاقتصادية [12] ، فالتخصيصات الاستثمارية تعكس سياسة الدولة وفلسفتها تجاه القطاع الصناعي وفروعه الانتاجية وهذا يعني ان الاستثمار الحكومي والذي يعني خلق وتكوين راس مال جديد او توسيع الطاقات الانتاجية القائمة او تطويرها لا تزال دون المستوى المطلوب، فالمنتجات التركية والكويتية والإيرانية والأردنية والسعودية كدول مجاورة للعراق تغزو سوق المنتجات والسلع الغذائية، وإستراتيجية تعويض الاستيرادات تتطلب حماية للمنتوج المحلي وفق إطار زمني محدد.

يذكر ان القروض الصناعية لم تعتمد معايير الهيكل الصناعي في توزيع تلك القروض من حيث تصنيف الصناعة وفق فروعها ليتم توزيع تلك القروض وفق أولويات الاستثمار الصناعي بما يعكس الحاجة ودرجة الأهمية للاقتصاد والمجتمع بالنسبة للقطاع الخاص، فالصناعات الغذائية ينبغي ان تمثل نسبة مهمة من اجمالي القروض الممنوحة بموجب مبادرة البنك المركزي فالطاقات المعطلة من الطاقة المتاحة كانت 90,3% لسنة (2000) وصلت إلى 94,6% لسنة (2014) اي ان نسبة الاستغلال فقط 10% بالنسبة النشاط الخاص.

فهناك حاجة ملحة الى توسيع الطاقات الانتاجية القائمة والتي تصطدم بالمنتج الأجنبي وعدم القدرة على المنافسة من حيث السعر والجودة، فأثر مضاف الاستثمار غير قادر على تحريك مستويات الاستثمار ومن خلال زيادة الاستهلاك من خلال فرض تعريفة كمركية أسوة ببقية دول العالم التي تعمل وفق سياسة صناعية مفادها استخدام جملة تدابير محلية وتدابير تجارية القصد منها زيادة القدرة الصناعية التنافسية لمنتجاتها سيما الغذائية منها.

رابعا – واقع البيئة الاقتصادية المحيطة بالصناعات الغذائية في العراق

1- العقبات التي تواجه تطور الصناعات الغذائية. في ضوء ما تقدم من مؤشرات تشهد الصناعات الغذائية تراجعاً واضحا في قدراتها الانتاجية، فقد توقفت الكثير من المعامل عن الانتاج وحتى تلك التي مازالت تنتج فهي تعمل بنسب متدنية لاتصل الى السقف الإنتاجي التي كانت عليه قبل عام(2003) ويعود ذلك الى جملة معوقات اشتملت على :

- تقادم الأجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة زمنياً وتكنولوجياً.
- صغر حجم المشروعات العاملة والاعتماد على الوسائل التكنولوجية البسيطة نسبيا.
- تعرض المصانع والمشاريع لعمليات السلب والنهب بعد الاحتلال وما صاحب ذلك من حرق وتدمير وتعطيل للكثير منها.
- تراجع مستويات الانتاج الزراعي بشكلٍ عامٍ، فلم تعد هناك محاصيل زراعية فائضة عن الحاجة يمكن استثمارها كمادة اولية لهذه الصناعات، لاسيما بعد ان اخذ العراق يعتمد على استيراد الكثير من السلع الزراعية لسد حاجته المحلية فضلا عن عدم وجود تشجيع ودعم للفلاحين لزراعة الاصناف الخاصة بالمحاصيل التي تلائم مواصفاتها الصناعات الغذائية.
- تردي الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد وانتشار ما يسمى بالمناطق الساخنة فقد أعاق هذا العامل الكثير من عمليات إعادة اعمار هذه المصانع فضلا عن عدم رفدها بالموارد المالية اللازمة لإعادة إحيائها.
- التناقص الواضح والحاد في عدد الكفاءات المتخصصة في هذا المجال من مهندسين وكيميائيين واطباء وعمال مهرة فضلاً عن اهدار الطاقات البشرية الواعدة التي خرجتها الجامعات والمعاهد العراقية في هذا المجال.
- خضوع الصناعات الغذائية في العراق لمنافسة خارجية شديدة سيما في مجال الأسعار اذ ان كلفة تصنيع اي مادة قد تكلف اضعاف سعر المادة المستوردة بسبب انخفاض الانتاجية وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الأساسية.
- عدم استغلال الطاقة الانتاجية المثلى بسبب ضعف الادارة على تخطيط الانتاج والمخزون.

- ضعف القدرة على التصدير لعدم الإلمام بالمواصفات الدولية وضعف الجهاز التسويقي.
- عدم توفر مصادر للتمويل بإشكاله المختلفة بمنح قروض بشروط وفوائد ميسرة.
- قلة الثروة الحيوانية المستخدمة لإنتاج الحليب وانخفاض إنتاجية المتوفرة منها.
- قلة توفر المواد الزراعية الخام التي تحتاجها قطاعات صناعية غذائية كثيرة.
- عدم تطوير المنتجات وبصورة خاصة من قبل القطاع الخاص وحيث يتطلب هذا التطوير اجراء دراسات وابحاث علمية.
- قلة الاهتمام بالثروة السمكية (البحرية والنهرية) مع عدم توفر أصناف خاصة للحفظ والتصنيع وان وجدت لا تتوفر بالكمية اللازمة للتصنيع.

فضلا عن موسمية انتاج المواد الاولية الزراعية ومن ثم عدم توفيرها للمعامل غالبا ما يؤدي الى ان تعمل اقل بكثير من طاقاتها التصميمية اي انخفاض في نسب التشغيل، وكذلك ارتفاع تكاليف مواد التعبئة والتغليف اذ ان معظمها مستوردة، وقلة الكوادر الفنية العاملة ولاسيما الكوادر الوسطى وتزايد اعتماد العديد من مصانع المعلبات الغذائية على المواد الاولية المستوردة وعدم القدرة على منافسة البضائع المستوردة المثيلة من ناحية السعر والجودة.

2 - تحديات تطور الصناعات الغذائية من الناحية الفنية

تعد الصناعات الغذائية السباقة في تطبيق نظم تحسين الانتاجية نظرا لارتباطها بنشاطات متعددة شهدت تطورات تقنية متسارعة وجبت الاستفادة منها. لكن هذه التحولات فرضت على الصناعات الغذائية في العراق وجوب التأقلم السريع كان من الصعب ان تحققه وحدات الانتاج الصغيرة في ظل الظروف والمتغيرات الصناعية والتكنولوجية عالمياً، فهناك تحديات يمكن تقسيمها الى:

أ-عوامل داخلية

اذ تأثرت التقنيات الانتاجية الغذائية بالتطورات الحاصلة لعوامل متعددة من الدورة الانتاجية والتي لا تزال الصناعات الغذائية في العراق تفتقر لها ومنها:-

- ❖ الوسائل والنظم المستخدمة لتحسين الانتاج باعتماد محاصيل منتظمة ومتجانسة تسمح بوفرة العرض وتعدد مصادره.
- ❖ تنويع المدخلات الزراعية مع استعمال مدخلات جديدة لتحسين الجودة والفوائد الصحية والشكل.
- ❖ إدخال الأتمتة والمعلوماتية بشكل مكثف وتنويع عمليات الانتاج الغذائي عالمياً.
- ❖ تعدد طرق تحضير المواد الغذائية بالاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال البحث والتطوير والمعلومات على مستوى المدخلات وعلى مستوى عمليات التغليف والتوظيب والتجديد والطهي وتنويع عمليات التوزيع والتسويق وتأقلمها مع الاذواق المختلفة والأنماط الجديدة للتغذية.
- ❖ العوامل المتعلقة بالنظام الإداري والتأهيل البشري، باعتماد النظم الكفيلة بتأمين القيادة والتخطيط والتنظيم والأبحاث والإنتاج وخدمات الانتاج والتسويق والمشتريات والمالية والمحاسبة.

علاوة على ذلك هناك جوانب خلل تعاني منها الصناعات الغذائية محليا والتي تخص الجانب التكنولوجي ومنها.

ان البيئة الاقتصادية في العراق تعاني من خلل والذي يرجع الأصل فيه إلى تزايد الفساد وحالات الغش الصناعي والتجاري واختلاف أنواعه وأشكاله وتطوره المستمر، بدءاً من المواد الغذائية غير المطابقة للمواصفات والسلع الفاسدة التي يتم تداولها بشكل علني بعد تغيير تاريخ الصلاحية، مروراً بحملات الدعاية والإعلان لمنتجات غير معروفة مصادرها، ورشوة وعمولات غير مشروعة وحالات من الغش لمختلف السلع والخدمات في ظل بيئة حاضنة لمختلف انواع الفساد والغش الصناعي والتجاري، وما في ذلك من تهديد لسمعة الصناعة والتجارة العراقية والمستثمرين.

نشوء اقتصاد غير منظم او ما يعرف بالقطاع غير الرسمي لبيع وتسويق المنتجات الغذائية، حيث لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط يلتزم برسوم قانونية ويخضع لقانون العمل فضلا عن سهولة الدخول الى هذا النوع من الانشطة الاقتصادية.

ب- عوامل خارجية

تتعلق بالبيئة الدولية وسياسات دعم وحماية الصناعات الغذائية التي لها تأثير كبير على المنتجات، وتأثير اتفاقيات تحرير التجارة الدولية التي تنص على رفع حواجز الحماية تدريجيا عن تلك المنتجات، وكذلك التمويل والتدفقات المالية للأسواق المالية بهدف قيام استثمارات ضخمة في قطاع السلع الغذائية، وما تفرضه من مواصفات وأشكال وأحجام جديدة ،وكذلك المعارف والمعلومات وتحسين الموارد والمدخلات المهمة في عمليات الانتاج الغذائية لاختيار التكنولوجيا المناسبة وخفض التكاليف، فضلا عن التحولات في انماط الاستهلاك وارتفاع المداخيل وسرعة التمدن ودورها في رفع قدرة الشركات على فرض انواع السلع الحديثة وخلق نمط استهلاكي معين عن طريق تطوير التقنيات والبحوث وغيرها.

كذلك فان أهمية هذه الصناعات تزداد نتيجة ارتباطها الشديد بكثير من الانشطة الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع الزراعة حيث يمكن للصناعات ان تسهم في تحفيز هذا القطاع بما يزيد من القيمة المضافة للزراعة، وتنويع المحاصيل الزراعية. كما ان تنمية الصناعات يلعب دوراً مهماً في زيادة دخول المزارعين وتنمية المناطق الريفية ضمن ما يعرف بالمجمعات الزراعية الصناعية يمكن ان يسهم في التخفيف من أعباء البطالة والحد من الهجرة.

خامسا - إستراتيجية مقترحة لتنمية الصناعات الغذائية في العراق

على الرغم من ان الصناعات الغذائية تعد لاحقة لوجود الانتاج الزراعي كونها تعتمد كمادة اولية في انتاجها المتنوع، لكنها في الحقيقية تعد ركناً واساساً من اركان الاقتصاد لما لها من قدرة وفاعلية على انتعاش وتحريك مجمل العمليات الاقتصادية في البلاد، وبقدر ما بدأت هذه الصناعات في مختلف دول العالم بشكل بدائي وبسيط الا انها مع مرور الزمن اخذت تتحول الى صناعات دقيقة تعتمد على تقنيات عالية وأجهزة قياس وسيطرة تمتاز بالسرعة والدقة الفائقة، لاسيما ان من شروطها مواكبة المحددات الصحية طالما انها تنتج او تعيد انتاج الاغذية التي يتناولها البشر بشكل دائم، ان الصناعات الغذائية تمتاز بتعدد أنماطها وسعتها وتشابك عملياتها المختلفة ولا يمكن تقديم تفضيلات دقيقة جامعة لمجمل نشاطاتها لانها في تغير دائم ومستمر تبعاً لتغير الحياة وتجدد حاجات الانسان. اذ يمكن القول عدم وجود رؤية استراتيجية وخطط بعيدة المدى للنهوض بواقع الصناعات في العراق قديماً وحديثاً اذ بقيت الخطط والمشاريع تتصف بالعشوائية وتتعرض لمتغيرات عدة وبشكل مؤثر.

وعليه ان الحاجة لتطوير الصناعة الغذائية أصبحت ضرورة ملحة حيث الزيادة في عدد السكان التي تتطلب تأمين الغذاء الكافي ومفردات البطاقة التموينية بدلا من تأمينها من خارج البلد بكلف مالية عالية فضلا عن تكلفة نقلها والتأخر الحاصل بتوزيعها في الوقت الذي تمتلك الصناعة القدرة في تامين الامن الغذائي والمعيشي للسكان.

وذلك ما يتطلب تطوير واقع الصناعات الغذائية يتطلب سلسلة من الإجراءات العملية وتطبيق العديد من المقترحات التي يمكن إجمالها بالنقاط الأساسية الآتية :-

1- التسهيلات الائتمانية ضمن مبادرات القروض الخاصة بالقطاع الصناعي الى أصحاب المصانع والمعامل خاصة تلك المتوقفة جزئياً او كلياً عن العمل التي تنتج المواد الغذائية وحثهم نحو تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال ومنحهم القروض المالية وتقسيطها على المدى البعيد مع إعفائها من الضرائب والرسوم ولفترات محددة وتأمين الحماية القانونية لرؤوس الأموال في هذا المجال وبما يضمن تحقيق الاستقرار في مجال الاستثمارات الغذائية ضمن مبادرة تشجيع القطاع الخاص في العراق.

2- مراعاة تطبيق جميع الشروط الصحية الصادرة من مؤسسات وزارة الصحة بحق الصناعات الغذائية خلال عمليات التحضير والإنتاج والتغليف للمنتوجات الغذائية لغرض تأمين صلاحيتها وعدم تعرضها للتلوث وضمان صحة وسلامة المستهلكين.
3- التأكيد على سلامة وصحة الكوادر العاملة في مجال الصناعات الغذائية وعرضهم بصورة دائمية للفحوصات الطبية المركزة من اجل سلامتهم وسلامة جميع المنتوجات الوطنية الغذائية وتزويدهم بالمستلزمات الخاصة بذلك من كمامات وغطاء الرأس والكفوف وغيرها.
4- تفعيل دور دوائر السيطرة النوعية بأجراء الفحوصات والاختيارات على نوعية وجودة المنتوجات الغذائية والتأكد من توفر جميع المستلزمات الضرورية مع تحديد فترة الانتاج ومدى صلاحه لكون مدة النفاذية ضرورية جداً لتحديد صلاح المنتوج للاستهلاك البشري.
5- الاهتمام بعمليات التغليف والدعاية التجارية لترويج مبيعات المنتوجات الغذائية الوطنية كونها تلعب دوراً مهماً في تأمين منافذ التسويق وتحقيق مبيعات عالية والاستفادة من تجارب الدول المصدرة للصناعات الغذائية، وإجراء دراسات علمية لمعرفة الحاجة المحلية ومنافذ التسويق الخارجية لغرض رفع سقف الانتاج لكي تبلغ أعلى مستوياتها بما يسد حاجة السوق المحلية أولا ومن ثم الأسواق العربية والعالمية. ولكي يتمكن الصناعات الغذائية من المحافظة على حصتها من ذلك يتوجب تحسين انتاجيتها باستمرار عن طريق تنويع السلع وتطوير طريق إدارتها، والارتقاء بها الى مستويات متقدمة من الجودة، اذ تفرض تحولات السوق على الصناعات الغذائية تأمين الطلب المتنامي على السلع الغذائية المتطورة المخصصة للتصدير ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العام. اذ يشهد مناخ التجارة الدولية تغيرات واسعة، يرجع قسم منها الى الانجازات التي تحققت في تكنولوجيات النقل والاتصالات والمعلومات، والقسم الاخر يرتبط بالانفتاح الاقتصادي والمنافسة بين الدول والتي تؤثر على انماط الانتاج والانتاجية والقدرة التنافسية.
وعليه ينبغي ان ترتكز الصناعات الغذائية في هذه المرحلة على ثلاث توجهات رئيسة :
الاول : يقوم على مبدأ وجوب خلق صناعات غذائية تستفيد من الفوائض الزراعية من خلال تحفيز الفلاحين على زيادة انواع المحاصيل الزراعية تلك التي تدخل كمادة اولية لانشطة الصناعات الغذائية.
الثاني: العمل على تحسين القيمة المضافة للسلع الزراعية عن طريق تحويلها صناعيا.
الثالث: يرتكز على سياسة استبدال السلع الغذائية الصناعية المستوردة ببدائل منتجة محليا.
وفي هذا الصدد ينبغي للعراق ان يتخذ منهجيين:
اولهما - التوسع في وحدات الانتاج الكبيرة المتعلقة بالمواد الزراعية الأساسية مثل السكر والحبوب والمشروبات، وهذه السلع ترتكز على مؤسسات كبيرة واستثمارات مالية مكثفة...
اما الثاني - فيدور حول الوحدات الصغيرة التي من المفترض ان تؤمن السلع المختلفة للمستهلكين حيث يتواجد مزيج غير متجانس من المؤسسات بعضها يرتكز على التقنيات الحديثة في حين يعتمد الاخر على استخدام العمالة اليدوية والخبرات التقليدية المتوارثة.
ذلك ان التحولات الجارية على صعيد العولمة وتحرير الاقتصاد وانتشار التقنيات الحديثة فرضت استحداث مؤشرات وآليات جديدة لقياس وتقييم تطور الدول ومن ابرز هذه المؤشرات (مفهوم الانتاجية) وربطها بالمفهوم التنموي للاقتصاد، والمنافع المتحققة للإنتاج. وتمثل الإنتاجية أهم مؤشر يعبر عن مدى كفاءة النظام الاقتصادي وعلى مدى قدرة القطاعات والفروع ووحدات الانتاج على استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بأعلى مردودية اقتصادية ممكنة، ويمكن تلخيص عوامل تحسين الانتاجية في الوحدات الصناعية الغذائية بما يأتي :
أ- تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم تحسين القدرة التنافسية.
ب- ربط زيادة الأجور ارتباطا مباشرا بالإنتاجية.
ج- تأمين أفضل النظم الإدارية.
د- تكثيف البحوث واستقصاء المعلومات المتعلقة بالمدخلات والأسواق.

الاستنتاجات والتوصيات:-

اولا - الاستنتاجات :

1. من المنتظر ان تشهد الصناعات الغذائية عالميا مزيدا من التغيرات التكنولوجية حيث التقنيات الحديثة لتحسين الانتاجية وتأمين النمو المستمر لها، ومن المفترض ان تتطور وتتعقد السلسلة الغذائية مع تحويل القسم الأكبر من القيم المضافة الى النشاطات الأمامية ولاسيما التسويق والخدمات المتعلقة بالسلع الغذائية.
2. ان الصناعات الغذائية تشهد تطورات تقنية وفنية تتطلب مهارات تشغيلية متقدمة فضلا عن تحولات عميقة في انماط الاستهلاك وتحالفات استراتيجية بين المنتجين العالميين ستفرض أجواء شديدة من المنافسة وتبقى الانتاجية العالية وحدها هي التي تسمح بمواكبة هذه الظروف في غياب الدعم المحلي الحكومي والحماية المطلوبة في العراق.
3. ستواجه الصناعات الغذائية في العراق تحديات كبيرة مع تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق امام السلع المستوردة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية في ظل الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية وستضاعف هذه المشكلات مع انتشار نظم الادارة والمواصفات الجديدة التي تتطلبها أسواق التصدير.
4. عدم توفر تقنيات الانتاج والفرز والتوظيب الحديثة في القطاع الزراعي لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية يتطلبها القطاع الصناعي الغذائي الحديث.
5. ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية.
6. عدم توفر تقنيات الانتاج والفرز والتوظيب الحديثة في قطاع الزراعي لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية يتطلبها القطاع الصناعي الغذائي الحديث.
7. غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل ووحدات الانتاج الزراعي التي تحكم عمليات توريد المنتجات الزراعية الطازجة الى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها.
8. غلبة الطابع التقليدي الحرفي على الصناعات الغذائية والاعتماد بشكل كبير على التمويل الذاتي فضلاً عن تدني جودة المنتجات.
9. محاولة وحدات الانتاج الحكومي الاعتماد جزئياً على مبدأ التنسيق بين الانتاج الزراعي والإنتاج الصناعي في محاولة منها لتأمين المدخلات بشكلٍ منتظم وبنوعية ثابتة، لكن النتائج كانت سلبية في معظم الاحيان حيث لم يتمكن القطاع الزراعي من تأمين الكميات الكافية والمنتظمة من المواد الزراعية الاولية بالجودة المطلوبة، وفي بعض منها كانت المصانع عاجزة عن استقبال الفوائض الغذائية بسبب تدني قدراتها الانتاجية او عدم قدرتها على الاستفادة من طاقاتها القصوى.
10. تشهد الأسواق العراقية مزيداً من حالات الانكشاف التجاري والإغراق والغش وتقليد العلامات التجارية للسلع الغذائية والتي أضرت إلى حد بعيد بالمنتجات المحلية، ومن ثم وأد الصناعة الغذائية لعدم القدرة على منافسة الأسعار فضلاً عن الجودة. والتي كان ممكن لهذه الصناعة ان تشهد مزيداً من التطور بعد ان كونت قاعدة لها من الخبرات المحلية وأمنت جانباً مهماً من تلبية الطلب المحلي من المدخلات المنتجة محلياً واستطاعة ان توفر فرصاً مدرة للدخل والعمالة.
11. تشهد السوق مزيداً من حالات الغش الصناعي والتجاري وتقليد العلامات التجارية في ظل جهل المستهلك وتضليله وعدم وجود قوانين لحمايته.

ثانيا- التوصيات:

ان واقع الصناعات الغذائية في العراق بحاجة الى صورة دولة تتدخل بشكلٍ مقصود من خلال اعتماد توجهات رئيسة أهمها :-

1- مستويات عالية من الحماية الانتقائية لقطاعات غذائية فرعية مستهدفة لفترات محددة خصوصا تلك التي شهدت مزيدا من حالات الضرر من السلع المستوردة.
2 - توجه شامل نحو الجهات المؤسسية من اجل الحد الأقصى من الدفق المعلوماتي لقطاع الاعمال الخاص فضلا عن العمل على تحسين البنى التحتية الخاصة بالصناعات الغذائية.

كما يجب ان تتمتع القطاعات الرئيسة بالدعم الحكومي من اجل حيازة التكنولوجيا والتدريب وإعادة الهيكلة والنفاذ الى الأسواق ونشر المعلومات وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة وذلك لتمكينها من النمو والمنافسة داخل السوق المحلية وخارجها ببيع العملة الأجنبية بالسعر الرسمي بمزاد البنك المركزي لمشاريع الصناعات الغذائية ولغرض استخدام مستلزمات انتاج هذه الصناعة.

ان تطوير قدرة العرض المحلية والتنوع في الانتاج خطوة تسبق التجارة لتعزيز نمو للصادرات الصناعية على المدى الطويل.

3-تخفيف الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني.

4-ترشيد هيكل التعريفات الجمركية والفتح الانتقائي لمنتجات الأسواق المحلية امام المنتج الأجنبي.

5-الإعفاءات الضريبية والتي يمكن ان تتضمن:-

- الإعفاءات التامة للمشروعات التصديرية من بداية دورة المنتج.
- الإعفاء من ضرائب الأرباح التي يحققها المصدر.
- الإعفاءات بنسبة معينة من المبيعات شريطة استخدام تلك المبالغ لأغراض الأنفاق على البحث والتطوير حوافز الصادرات (مناطق حرة)، اعفاءات كمركية، إعانات مباشرة، تسهيلات ائتمانية وقروض بشروط وفوائد مخفضة سعرهن رسمي.

6- العمل على خلق بيئة استثمارية وحوافز للمستثمرين لقطاع الاعمال الخاص للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية وذلك من خلال:

أ- تدخل الدولة وفاعليتها في دعم القطاع الخاص وتقديم الدعم والحماية ماليا وفنيا والمساعدة على اجراء تغييرات هيكلية على خطوط الانتاج وتكنولوجيا الانتاج والمنافذ التسويقية.

ب - تطوير فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وإبراز دورها في مجال التقويم والرقابة وتحديد مختبرات مركزية متخصصة تقوم بفحص الغذاء والسلع وتحديث البنى التحتية من خلال تهيئة المستلزمات والأجهزة وتوفير الكوادر العلمية والفنية ودعم الاتحادات والجمعيات ذات العلاقة مثل اتحاد الصناعات العراقي ورابطة التجار العراقيين وتنظيم عملها وزيادة فاعليته.

7 - ضرورة العمل على توعية القائمين على انتاج السلع المصنعة غذائيا ورعايتهم وتوفير الدعم المالي والمعنوي والإمكانات اللازمة لتطورهم ووضعهم تحت الرقابة الصناعية ومساعدتهم في الحصول على قروض بشروط وفوائد ميسرة وإمدادهم بالتكنولوجيا الحديثة وتسويق إنتاجهم وإشراكهم في المعارض مما يسهم في خلق صناعة حقيقية وقوية بمواصفات عالمية.

8 - إنشاء معاهد للتدريب لتنمية قدرات العاملين في الصناعات الغذائية في المجالات الفنية والإدارية لتحسين قدراتهم التكنولوجية والانتاجية.

9 - التشجيع على إقامة مصانع غذائية جديدة في مناطق صناعية مع القضاء على كافة المعوقات الإدارية والفنية والبيروقراطية الحكومية المتعلقة بذلك، واستيعاب الفائض الزراعي مثل مصانع العصير والالبان معاصر زيت الزيتون ومصانع المخللات وتعليب الفواكه والخضر ومصانع الجبس وإنشاء مصارف متخصصة لتقديم التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة.

10 - إعطاء أولوية للصناعات الغذائية العراقية في تعاقدات الحكومة لتجهيز وزارتها المختلفة من هذه المنتجات (الدفاع، الداخلية، العدل، الصحة، الحشد الشعبي، سجون والإصلاحيات) وغيرها ان الجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية ومراكز بحوث التغذية بحاجة الى دعم إضافي لتعزيز دورها وتعويض ما فقده من أجهزة ومعدات. كما ان تحسن الوضع الأمني يسهم في زيادة نشاط الجهاز الذي يرتبط بالنشاط الاقتصادي العام للبلد. ويمكن القول ان فعالية فحص السلع المستوردة، والمتعلقة بموضوع الجودة، متوقفة لارتباط ذلك بنشاط جهات أخرى مسؤولة عن ضبط المنافذ الحدودية. على الرغم من عشوائية عملية الاستيراد التي لا تخضع إلى الضوابط العملية.

11 - لن تتمكن الصناعات الغذائية في العراق من تأمين استمراريتها الا عن طريق تحسين الانتاج وهذا يعني اعادة تحديد اهداف السياسات الصناعية الغذائية في العراق وتحويلها من نشاطات تهدف الى الاستفادة من الفوائض الزراعية او استبدال السلع المستوردة الى صناعات قائمة بنفسها تؤمن مدخلاتها من المصادر الداخلية والخارجية المختلفة ويحدد نجاحها وديمومتها الأسواق التنافسية.

المصادر حسب تسلسلها في البحث ...

1-للمزيد ينظر :
-مجلة الصناعات الغذائية العربية تعنى بالشؤون الاقتصادية والإدارية للصناعات الغذائية العربية العدد 3، يوليو1995.
2-مجلة الصناعات الغذائية العربية، السنة الحادية والعشرون، تعنى بالشؤون الاقتصادية والإدارية للصناعات الغذائية العربية العدد 3، السنة 2000.
3-مجلة الصناعات الغذائية العربية، ندوة الامن الغذائي العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد الثاني لسنة 2000 ، ص28.
4- الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مسح المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لسنة 2006، الجدول 3 ص 8.
5-المرجع السابق.
6-وزارة التخطيط اصدار 2014 ، المجموعة الإحصائية السنوية 2012/2013 الباب الرابع - الإحصاء الصناعي - الجهاز المركزي للإحصاء جداول متفرقة.
7 – احصاءات وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الإدارية والموارد البشرية، دائرة الموازنة الاستثمارية، دائرة التخطيط، المديرية العامة للتنمية الصناعية، 2013.
8 - إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الإدارية والموارد البشرية، الدائرة المالية، الدائرة القانونية، دائرة الموازنة الاستثمارية، دائرة التخطيط، مكتب المستشار الاقتصادي للوزارة، مديرية العامة التنمية الصناعية /.2013
9 -بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج إحصاء المنشأت الصناعية الكبيرة التراكمي السنوي2014 .
10 - وزارة الصناعة والمعادن –مركز المعلومات والمعرفة العلمية – بيانات القطاع الصناعي تقرير لجهاز الانتاج للمدة من 2010-.2015
11- إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الإدارية والموارد البشرية، الدائرة المالية، الدائرة القانونية، دائرة الموازنة الاستثمارية، دائرة التخطيط، مكتب المستشار الاقتصادي للوزارة، مديرية العامة التنمية الصناعية /.2013
12 - وزارة الصناعة والمعادن – مركز المعلومات والمعرفة العلمية –بيانات القطاع الصناعي تقرير لجهاز الانتاج للمدة من 2010-2015 .

THE MACROECONOMIC ENVIRANMENT OF THE FOOD INDUSTRY IN IRAQ AND ITS FUTURE PROSPECTS

Abstract:

Food industries are variety to include number of agricultural products (plantbotential and animal) which can be manufactured locally, thus, Iraqi market is full by different types of food products from neighbor countries, because of un equivalence and inability of competence, in away to cover (90%) average of local request need under commercial opening.

In Iraq although its importance, this industry suffers from difficulties, the most important one is the rising in products costs, shortage in agricultural products, experience, and qualification, besides, the challenges , by flooding market in food products and what are contained of higher competitive features from quality and prices sides .

So, it is determined the government to be active in this field to give its more care for private sector especially (agricultural product and food manufacturing), and providing necessitate supporting, assisting, protecting, which are mentioned at the recommendations of the research.

Keywords: **Food Industry, competitiveness, Industrial policies.**